مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ISSN: 2572-0090
مجلد: 02 عدد: 07 (2018) 21-37

الأبعاد التنموية المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
(قراءة في التجربة الألمانية)

د. طروبيا نذير [1]

الملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا جوهريا في تنمية وتطوير النسيج الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، مما جعلها محل اهتمام متزايد من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين، وتهدف هذه الورقة البحث الى الوقوف على البيئة الاقتصادية التي تعيشها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المانيا، حيث تبين ان هذه المؤسسات تشكل اللبنة الأساسية للاقتصاد الالماني بما توفره من فرص غير محدود للعمل، ومساهمة كبيرة في الصادرات وخلق للقيمة المضافة فضلا عن الاعمال الخيرية التي تغطيها في كامل المانيا.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاقتصاد الألماني، اقتصاد السوق الاجتماعي

Résumé :

Les PME jouent un rôle crucial dans le développement et le développement du tissu économique et social de chaque pays, ce qui la rend de plus en plus intéressante pour les chercheurs et les analystes économiques. Cette étude présente vise à identifier l'environnement économique des petites et moyennes entreprises en Allemagne, et on a trouvé que ces institutions se sont avérées être les principaux piliers de l'économie allemande, offrant des possibilités illimitées d'emploi, une contribution significative aux exportations et à la valeur ajoutée, ainsi que la philanthropie en Allemagne.

Mots clés : Petites et moyennes entreprises, économie allemande, économie sociale de marché.

مقدمة:

ان ظهور العولمة واشتداد الترابط بين مفاصل الاقتصاد العالمي ساهم بشكل كبير في تغيير نمط الاقتصاديات العالمية لجعلها تتماشى مع التطورات الراهنة، من خلال تبني استراتيجيات وخطط اقتصادية جديدة، تتسم بالمرونة والاستجابة السريعة لاحتياجات السوق، فضلا عن خلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ومن اجل هذا، بات من المؤكد ان التوجه الى خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة هو السبيل الامثل لتحقيق ذلك، سيما وان هذا الصنف من المؤسسات يعتبر قاطرة للتنمية الشاملة والمتوازنة في جل دول العالم اذ تمثل أكثر من 98 %من مجموع المؤسسات العاملة.

وفي هذا الصدد تعتبر المانيا من الدول الرائدة من حيث انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتساع رقعتها ونموها المستمر، مما جعلها مصدرا للعديد من المزايا كالقضاء على البطالة ورفع معدلات الصادرات وتنويع المشاريع الاستثمارية، الامر الذي جعلنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هي اهم معالم التجربة الألمانية في إطار خلق وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل على تفعيل عجلة النمو الاقتصادي؟

[1] أستاذ محاضر ب – جامعة ادرار nadirt21@yahoo.fr

وسنقوم بمعالجة هذه الاشكالية وفقا للخطة الاتية:

اولا. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا. الاهمية الاقتصادية والتنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثالثا. التجربة الالمانية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز النمو الاقتصادي

اولا. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على الرغم من ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعدوا سوى ان تكون وحدات إنتاجية صغيرة، الا انها اثبت قدرتها وفاعليتها على تفعيل التنمية وتوجيه الاقتصاد والعمل على الرفع من معدلات النمو وغيرها من المكاسب الأخرى، ونرى من الضروري قبل الخوض في صميم الموضوع إعطاء لمحة سريعة على الجوانب النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ليس من السهل الوقوف على معنى او مفهوم محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا تبعا لاختلاف الرؤى والاستراتيجيات المنتهجة من طرف الدول، وكذا تباين مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية. فضلا عن اختلاف المعايير التي تستند اليها هذه الدول في تعريفاتها. اذ تتمثل هذه المعايير عموما في[1]:

- عدد العاملين في المشروع.
- حجم المال المستثمر في المشروع.
- حجم المبيعات.
- حصة المؤسسة في السوق.
- حجم الارباح المحققة في السنة.

ومن نافلة القول ان هذا الصنف من المؤسسات عرف بقوة في النظام الرأسمالي، اذ ان النظام الاشتراكي كان يعتمد بشكل شبه كلي على المؤسسات الضخمة التي اثبتت عجزها عن التماشي مع المتغيرات الاقتصادية الطارئة، وبات من المؤكد الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإحداث نقلة نوعية لأي اقتصاد. ولكثرة التعاريف الواردة في هذا الإطار فإننا نكتفي بذكر بعضها بهدف رفع اللبس عن المصطلح. ومن التعاريف الاكثر شيوعا ما ذهب اليه البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حين ميز بين ثلاثة انواع لهذه المؤسسات هي[2]:

---

[1] محمد نبيل الشيمي، **اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول**، الحوار المتمدن، العدد 2756، 2009/09/01، على الموقع، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183189 (تاريخ الاطلاع 2018/01/17)

[2] لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2004، ص11.

1. المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها اقل من 10 موظفين واجمالي اصولها اقل من 100000 دولار امريكي. وكذا حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100000 دولار امريكي.

2. المؤسسات الصغيرة: هي التي تضم اقل من 50 موظفا، وكل من اجمالي اصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار امريكي.

3. المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها اقل من 300 موظف، اما كل من اصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى 15 مليون دولار امريكي.

اما هيئة الامم المتحدة، فقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك بالاستناد الى معيري العمالة والحجم، حيث قسمت هذه المؤسسات الى[1]:

1.المؤسسة المصغرة: تشغل اقل من 10 اجزاء وتتسم ببساطة الانشطة وسهولة الادارة

2. المؤسسات الصغيرة: الصغيرة نوافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 جزءا ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 07 ملايين اورو، كما لا يتعدى ميزانيتها 05 ملاييين اورو.

3. المؤسسات المتوسطة: توافق كذلك معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 250 جزء، ورقم اعمالها السنوي لا يتجاوز 40 مليون اورو، كما لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون اورو.

اما الاتحاد الاوروبي، فقد ذكر في تعرف له حديث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان هذه الاخيرة هي التي " تشغل اقل من 205 شخصا، ورقم اعمالها السنوي لا يتجاوز 50مليون اورو، وجدول حساباتها السنوي لا يتجاوز 43 مليون اورو"[2]. وحسب رؤية الولايات المتحدة الأمريكية فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي "تلك المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل، ويمكن ان يصل العدد الى 1500 عامل، ولا تزيد قيمة الاموال المستثمرة فيها عن 09 ملايين دولار امريكي، وبالنسبة لبعض الصناعات تعتبر المؤسسة صغيرة إذا كان عدد العاملين اقل من 1000 عامل"[3].

اما في الجزائر فقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث اشارة الجريدة الرسمية رقم 77 لسنة 2001 الى[4]:

---

[1] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2011، ص6

[2] Gunter Verheugen, **la nouvelle définition des PME**, commission européenne, 2006, http://europa.eu.int/comm/enterprise/enterprise_policy/sme_definition/index_fr.htm, p05.

[3] شعيب انشي، **واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاورو-جزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2008، ص12.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص ص5-6.

المادة 4: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بانها مؤسسة انتاج السلع او الخدمات التي تشغل من 01 الى 250 شخصا، وان لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي ملياري دينار جزائري او لا يتجاوز مجمع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، وان تستوفي معايير الاستقلالية.

المادة 5: تعرف المؤسسة المتوسطة بانها مؤسسة تشغل ما بين 50 الى 250 شخص، ويكون رقم اعمالها ما بين مئتي مليون وملياري دينار او يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

المادة 6: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 الى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 200 مليون دينار او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 دينار.

المادة 7: تعرف المؤسسة المصغرة بانها مؤسسة تشغل من 01 الى 09 عمال وتحقق رقم اعمال اقل من 20 مليون دينار او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

والملاحظ ان المشرع الجزائري اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الاتحاد الاوروبي سنة 1996 والذي كان موضع توصية لكل البلدان الاعضاء حيث صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الاوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويركز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس عدد العمال، رقم الاعمال، الحصيلة السنوية وشرط الاستقلالية[1]. بيدا ان الاتحاد الاوروبي استحدث تعريفا اخر لهذه المؤسسات سنة 2003، ودخل حيز التنفيذ بدا من 01 جانفي 2005.

ويمكن ان نعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل بلد في الجدول التالي:

الجدول رقم01: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان

البلد	تصنيف المشروع	التعريف الرسمي	معيار التصنيف
كندا	التصنيع	المصانع التي يعمل بها اقل من 200 عامل	عدد العمال
بلجيكا	مشروعات صغيرة ومتوسطة	متوسط العاملين 50 عامل سنويا، معدل دورة راس المال 4.3 مليون يورو، ميزانية اجمالية 2.1 مليون يورو	عدد العمال ودورة راس المال
فرنسا	مشروعات صغيرة ومتوسطة	10-499 عامل	عدد العمال
ايطاليا	مشروعات صغيرة	اقل من 200 عامل	عدد العمال
هولندا	مشروعات صغيرة، مشروعات متوسطة	اقل من 10 عمال، 10-100 عامل	عدد العمال
اسبانيا	مشروعات صغيرة، مشروعات متوسطة	اقل 200 عامل، اقل من 500 عامل	عدد العمال

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، المرجع السابق، ص5.

البرتغال	مشروعات صغيرة ومتوسطة	اقل من 500 عامل، وحجم مبيعات اقل من 2400 مليون Esc (وشروط اخرى)	عدد العمال وقيمة المبيعات
الدنمارك	التصنيع	وحدات إنتاجية يعمل فيها اكثر من 5 عمال واقل من 500 عامل	عدد العمال
السويد	مشروعات صغيرة ومتوسطة	المؤسسات المستقلة التي فيها اقل من 200 عامل	عدد العمال
استراليا	التصنيع والخدمات	اقل من 100 عامل، اقل من 50 عامل	عدد العمال
سويسرا	مشروعات صغيرة ومتوسطة	لا يوجد تعريف ثابت	–
بريطانيا	مشروعات صغيرة ومتوسطة	لا يوجد تعريف ثابت	–
الصين	مشروعات صغيرة ومتوسطة	يختلف حسب نوعية المنتج وعادة اقل من 200 عامل، راس مال المستثمر 8 مليون دولار	عدد العاملين، فيمة راس مال المستثمر
اليابان	مشروعات صغيرة ومتوسطة	اقل من 300 عامل او راس مال الثابت اقل من 100 مليون ين	عدد العاملين واجمالي الأصول الثابتة

المصدر: سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، 2015، ص ص24-25.

2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سمات أهمها[1]:

2-1. انخفاض الطاقة الانتاجية: ساعد التطور التكنولوجي على امكانية تجزئة العمليات الانتاجية ومن ثم فقد اتاح للدول النامية الدخول في مجالات انتاجية ومنها مجال الصناعات الكيميائية عبى سبيل المثال والتي كانت قاصرة على الدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة.

2-2. انخفاض الاجور: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض الاجور وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدي الى ارتفاع الاجور في المشروعات الكبيرة.

2-3. انخفاض الحجم المطلق لراس المال: تتميز هذه المؤسسات بانخفاض الحجم لمطلق لراس المال وهو ما يتلاءم مع رغبة المستثمرين في غالبية الدول النامية.

2-4. الاعتماد على الخدمات المحلية: تعتمد غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المحلية ومن ثم تقل الحاجة الى الاستيراد وما لذلك من تأثير ايجابي على الميزان التجاري.

2-5. القدرة على الانتشار الجغرافي وأثر ذلك على تخفيف الهجرة من الريف الى الحضر.

[1] حسين عبد المطلب الاسرج، **الوقف الاسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية**، وزارة التجارة والصناعة المصرية، القاهرة، 2009، ص ص9-10.

2-6. التخفيف من حدة التركيز الصناعي، حيث يساعد اقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اماكن متفرقة على التخفيف من حدة التركز الصناعي.

2-7. مراكز تدريب: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراكز لتدريب العمالة ومن ثم امداد المؤسسات الكبيرة بالعمالة الماهرة.

2-8. تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على تسويق منتجاتها بادنى التكاليف من خلال الاتصال المباشر بالمستهلك فضلا عن ان جزءا من الانتاج يذهب مباشرة الى المشروعات الكبيرة بدون تكاليف تسويقية.[1]

2-9. استقطاب العنصر النسوي: ان من ابرز ما يلاحظ في المؤسسات الصغيرة هو الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة ملفتة من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع ام عاملة فيه، وذلك ان هذه المؤسسات توائم بشكل كبير متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الاكثر احتياجا لها، مما يعني ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي[2].

ثانيا. الاهمية الاقتصادية والتنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قد لا تتسع أوراق البحث كلها لعرض الأدوار العديدة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات، اذ أصبحت العصب الحيوي والقلب النابض في الدول المتقدمة قبل الدول النامية، ومع ذلك سنحاول إعطاء لمحة موجزة عن الغاية من تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العالمية.

1. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامتين:

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهمية كبيرة في عملية التنمية الوطنية على المستوى العالمي، وذلك ان هذه المؤسسات مرتبطة بأسواقها الوطنية، وهي مضطرة اليوم للمشاركة بقوة في عملية التنمية عبر تطوير عملها والمساهمة بصورة جزئية في نقل التكنولوجيا وتوطينها، خاصة إذا ما تم توسيع الاسواق وتطوير العمل وزيادة فرص التمويل والتسويق[3].

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا بارزا في استيعاب العمال الذين فقدوا وظائفهم لظروف اقتصادية، مما يسمح باستغلال كفاءتهم وتجاربهم وتجسيد أفكارهم في الواقع، الامر الذي يساهم في امتصاص البطالة وذلك عن طريق خلق فرص للعمل في شتى القطاعات، مما جعل من عملية تمويل هذه المؤسسات في سلم الأولويات التي تدعوا إليها الدول لتجنب الآفات الاجتماعية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، وتظهر أهمية التركيز على هذا النوع من المؤسسات إلى عدم مساهمتها بشكل فعال في المناطق العربية[4].

---

[1] محمد نبيل الشيمي، المرجع السابق.

[2] سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، 2015، ص30.

[3] وائل رفعت خليل، **ادارة التسويق**، الطبعة الاولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2017، ص316.

[4] ايت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر افاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، السداسي الاول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص275.

وتجدر الاشارة الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يعول عليها في ترسيخ مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة، اذ ان العديد من الانشطة داخل المؤسسات الكبيرة يتم مناولتها او توكيلها لأعوان خارجيين، غالبا ما تكون هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يتم تحسيس الاطراف المتعامل معها بالبيئة وتحضيرها للاستجابة لمتطلباتها، ويتعين على المؤسسة الامرة ضمان ان المؤسسة المناولة مؤهلة لإنجاز هذه المهمة، وذلك باحترام المعايير البيئية كحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شهادة ISO 14000 [1].

وحسب ذات المصدر وطبقا لتحقيق اجرته الشبكة الاوروبية للبحث ENRS سنة 2001، قد تبين ان العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تبني ممارسات اجتماعية وبيئية مستدامة، غالبا ما كانت تعتبرها ممارسات مسؤولة من تسيير المؤسسة، ويعد التزام هذه المؤسسات في المجال الاجتماعي خارج عن استراتيجيتها التجارية ولكن في نفس الوقت هو اجراء ينبع عن ادراك وفهم اخلاقيات المؤسسة، رغم العائق الكبير الذي تواجهه هذه المؤسسات لاسيما ضعف التحسين ومحدودية الموارد[2].

2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية:

المتعارف عليه ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور كبير في التنمية الاقتصادية بوجه عام، وفي التنمية الصناعية بوجه خاص. فهي تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص، وتشكل ما يزيد على نسبة 90% من مجموع المؤسسات في العالم، وتسهم نسبة ما بين 50 و60% من العمالة. وتسهم المؤسسات العاملة منها في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ما بين 40 و80% من العمالة في هذا القطاع[3]، كما تشكل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة حوالي 97% من اجمالي المشروعات الامريكية وتساهم في حوالي 34% من ناتج القومي الاجمالي الامريكي وتساهم في خلق 58% من اجمالي فرص العمل المتاحة في امريكا[4]. غير ان هناك من يرى ان اهمية هذه الصناعات تتلخص في النقاط التالية[5]:

- ✓ تقوم بدور تكاملي مع الصناعات الكبيرة مما يؤدى إلى تنمية وتطوير القطاع الصناعي بالكامل.
- ✓ تتميز بقدرة تنافسية عالية في مواجهة باقي قطاعات التصنيع مما يجعلها مجال لجذب الاستثمار.
- ✓ تعتبر هي الوسيلة الفعالة للانتشار الجغرافي الصناعي وتعمير للمدن الجديدة مما يؤدى إلى التنمية الشاملة.
- ✓ يمكن تطويعها وتوجيهها طبقًا لاحتياجات السوق من السلع والخدمات، حيث تتميز بمرونة في الإنتاج والتحول من نوعية إنتاج إلى أخرى دون تكلفة كبيرة.
- ✓ تتيح هذه الصناعات العديد من فرص العمل لكافة التخصصات بما يساعد على الحد من البطالة.

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات البيئة والعولمة**، دار رسلان للطباعة والنشر، دمشق، 2013، ص206.

[2] مصطفى يوسف كافي، المرجع نفسه، ص205.

[3] سروار هوبوم، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، تجربة اليونيدو**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، المجلد 23، 2002، ص 23.

[4] محمد نبيل الشيمي، المرجع السابق.

[5] المنظمة العربية للتنمية الصناعية، **استراتيجية التنمية الصناعية العربية**، الاوراق الخلفية، ديسمبر 2004، ص ص 69-70

- ✓ الاهتمام بالصناعات الصغيرة سوف يساعد على خلق تكنولوجيا وطنية يمكن تطويرها للوصول بها إلى مراحل تالية تساعد في تصميم تكنولوجيا محلية للصناعات المتوسطة والكبيرة.
- ✓ تنخفض في هذه الصناعات تكلفة تدريب العمال التي تتطلبها الصناعات الصغيرة، نظرًا لأنها تعتمد أساسًا على التكنولوجيا البسيطة.
- ✓ تمثل دور كبير ومتنامي كصناعات مغذية تعمل على زيادة نسبة المكون المحلى لبعض المنتجات الخاصة بالمصانع الكبيرة.
- ✓ تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المواد الخام المحلية حيث تقوم بامتصاص الخامات المحلية التي تقوم بإنتاجها المصانع الكبيرة وأيضًا تستفيد من فوائض بعض الصناعات الهندسية والمعدنية.
- ✓ هى صناعات ذات تأثير مباشر على التنمية الريفية حيث أنها لا تحتاج إلى أماكن كبيرة لإقامتها، مع انخفاض تكلفتها الاستثمارية.

3. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص شرار العولمة الاقتصادية:

يتلخص مفهوم العولمة في "الانتقال السريع للأفراد والاموال والافكار بصورة مكثفة عبر العالم، مما يعني مضاعفة الاتصالات والعلاقات في كافة مجالات الاقتصاد والثقافة والاتصال، بحيث تتحرك بسرعة عبر الكرة الارضية باسرها وتتجاوز الحدود السياسية بين الدول، بما يخلق حالة مكثفة من التشابك والتواصل العالمي"[1]، او انها " اندماج اسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الاموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن اطار من رأسمالية حرية الاسواق، ثم خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي الى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وان العنصر الاساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الضخمة متخطية القوميات"[2]

ومن جهة اخرى، فقد شهد الإطار التنموي الذي كانت تلعب فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغيرا كبيرا من خلال عمليتي العولمة والتحرر الاقتصادي، وظهور التكنولوجيات الجديدة. وقد ادت هذه التطورات الى ازالة الحماية الطبيعية والقانونية التي كانت تتمتع بها هذه المؤسسات مما جعلتها عرضة لمنافسة خارجية أكثر شراسة سواء من حيث نوعية المنتوج او سعره خصوصا في السوق الدولية[3]. كما دفعت هذه التطورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى عصرنة الياتها وخوض صراع من اجل البقاء والبحث عن فرص جديدة للنمو من خلال السعي الدؤوب للتكيف مع التغيرات. حيث ان هذه الاخيرة خلقت بيئة اقتصادية تميزت ب[4]:

---

[1] طارق عثمان الحسون، **العولمة والتنمية الاقتصادية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2015، ص81.

[2] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، **اليات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2010، ص34.

[3] سروار هوبوم، المرجع السابق، ص 24.

[4] أكرم التنير، **الانعكاسات العالمية لتكنولوجيا المعلومات على انظمة الصناعات التحويلية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، المجلد 22، 2001، ص 4.

– الاسواق المفتوحة والتحالفات الاقتصادية الاقليمية النابعة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي على المستويين الاقليمي والعالمي وخصوصا الاتفاقيات المبرمة ضمن اطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وخليفتها منظمة التجارة العالمية. وقد ادى ذلك الى احتدام المنافسة العالمية.

– موائمة المنتوج وتعديله ليتوافق مع التغير المستمر في تطلعات الزبون ومتطلباته. وقد حول ذلك المنتوج الى شيء أكثر تعقيدا يمكن اعتباره حلا وليس مجرد سلعة استهلاكية.

– اتاح الوصول الى المعلومة والدراية الفنية الواسعة عبر الانترنيت فرصة غير مسبوقة للمصنعين كي يدخلو الى اسواق جديدة بصورة ميسرة كما اتاح للزبون امكانية البحث عن البدائل للمنتوج الذي يحتاج اليه وذلك من خلال اليات الكترونية للبحث السريع.

– اتساع نطاق انتشار التكنولوجيا الجديدة المتاحة على المستوى العالمي مما زاد من وتيرة المنافسة العالمية. وقد دفع ذلك المنتجين العالميين الى زيادة استثماراتهم في مجال البحث والتطوير ومحاولة ليجاد السبل والحلول التي تكفل استمراريتهم في وسط المصنعين العالميين الجدد المفعمين بالنشاط وغير المثقلين بالأعباء السابقة.

– اتساع نطاق وسائل الاتصال التي تربط المجتمعات المختلفة ببعضها وتؤدي الى اختلاف سلوك المستهلك وظهور عادات استهلاكية جديدة.

ثالثا. التجربة الالمانية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز النمو الاقتصادي

ان اقل ما يمكن ان يقال عن الاقتصاد الالماني انه معجزة اقتصادية بحق، اذ تحول من حالة من الدمار التام سنوات الأربعينيات الى قوة اقتصادية تنافس أعتى الاقتصاديات العالمية، كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وغيرهم، وسنحاول القاء الدور على جانب من هذا التحول الاقتصادي متمثلا في واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المانيا والدور الذي تلعبه في بناء الاقتصاد الالماني.

1. اقتصاد السوق الاجتماعي ودوره في تطور الاقتصاد الألماني:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تم وضع خطة لإعمار القارة الأوروبية عرفت بمخطط مارشال، وقد تضمن الجانب الخاص بألمانيا ثلاث وثائق، سمحت **الوثيقة الأولى** لـ 11 من قواد الولايات ألمانيا بإنشاء سلطة مركزية مناسبة للوحدة الألمانية فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية، اما **الوثيقة الثانية** تتعلق طلب تعديل الحدود الغربية، في حين شددت **الوثيقة الثالثة** على الحاجة إلى المبادئ الأساسية من أجل خلق وضع خاص بمناطق الإحتلال، الامر الذي جعل من هذه الوثائق بمثابة ميلاد الجمهورية الفيدرالية الألمانية، تلاها إعادة تدريجية من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية، وكانت الانطلاقة من سنة 1949 حيث أصبح لودفيغ ايرهارد* Ludwing–

* رجل دولة واقتصادي الماني ومهندس المعجزة الاقتصادية الالمانية بعد الحرب العالمية الثانية، ولد في مدينة نورث، درس في كلية التجارة بنورمبرغ وحاز درجة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة فرانكفورت، ومنذ تخرجه عين سنة 1927 مديرا لمعهد نورمبرغ، عمل خبيرا اقتصاديا في فرنكونية الوسطى والعليا، ثم وزيرا للاقتصاد في بافارية، ثم رئيسا للجنة الاستشارية لشؤون النقد والحسابات، ثم مديرا للمجلس الاقتصادي في المنطقة المشتركة بين انكلترا والولايات المتحدة، ثم اصبح عضوا في مجلس النواب الالماني الاتحادي

Erhard وزيرا للإقتصاد و مسهما في صياغة مفهوم اقتصاد السوق الإجتماعي أو ما عبر عنه بـ[1] Soziale) Marktwirtschaft).

فقد ظهر مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي في المانيا كمرادف للتطور الذي حدث في الاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الثانية، ويعود هذا المفهوم في سياقه الفكري والايديولوجي الى الليبرالية كفكرة ونظام، حيث تختلف الليبرالية المنظمة على الليبرالية القديمة اذ ترفض الأولى مفهوم دعه يعمل دعه يمر، اذ على الدولة توفير الاطار والمناخ الذي يسمح بإطلاق الحياة الاقتصادية وضمان المنافسة، وهنا يأتي اقصاد السوق الاجتماعي كما قدمه الفرد مولر-ارماك Armack Alfred-Muller ولودفيغ ايرهارد Ludwing-Erhard[2].

فلقد كان هذا الاخير (أي ايرهارد) نصيرا لاقتصاد السوق الحرة وخطط الولايات المتحدة الامريكية من اجل اقامة مجتمع الاطلسي ومواليا لسياساتها في اوروبا، كما كان لأفكاره اثر بالغ في التحولات العميقة التي طرأت على الاشتراكية الالمانية، وما يزال رمزا للمعجزة الاقتصادية التي شهدتها المانيا بعد الحرب[3].

فالإقتصاد الإجتماعي يقوم على الدمج بين نظامين، فهو يحافظ على بعض عناصر السوق الحر ويعمل في نفس الوقت من أجل اقتصاد أكثر مركزية، وتتدخل الدولة كخيار ثالث على حسب ما يتطلبه الأمر، وهو ما يعني ان مفهوم اقتصاد السوق الإجتماعي يربط بين السوق الحرّة من جهة والتعويضات الإجتماعية من جهة اخرى، وبالتالي فقد نتج عن هذه السياسة عديد النقاط الإيجابية لإقتصاد السوق كالحرية الإقتصادية والتقدم التقني مقرونا بالمركزية الإقتصادية كارتفاع مستوى العمالة والتغيرات المحدودة عند الطلب. في مقابل بعض السلبيات كإساءة استخدام حريّة السوق[4].

كما إن للدولة دور قوي، فهي تشترك في القرارات الإقتصادية من أجل المصلحة العامة وتشارك في التنظيمات الإجتماعية السياسية والإقتصادية، اذ ان أساسيات النظام تقوم على التنسيق وخلق المنافسة مع القضاء على كل أشكال الإحتكار، كما ان الأساس الذي يقوم عليه يكمن في الجانب الشخصي: الشخص لا يعتبر مجرد

ووزيرا للشؤون الاقتصادية سنة 1957، وقد عرض افكاره عن اقتصاد السوق الاجتماعي في كتابه "الاقتصاد الناجح" الذي نشر سنة 1963. عزيزة فوال بابتي، **موسوعة الاعلام العرب والمسلمين والعالميين**، الجزء الاول، دار الكتاب العالمية، بيروت، 2009، ص129.

[1] الموسوعة الحرة، **المعجزة الاقتصادية الالمانية**، على الرابط https://fr.wikipedia.org/wiki/Wirtschaftswunder (تاريخ الاطلاع 2018/02/15)

[2] عباس كاظم جياد الفياض وصباح الامامي، **الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني**، الطبعة الاولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الاردن، 2015، ص117.

[3] فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية: الجزء الاول**، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2003، ص387.

[4] الموسوعة الحرة، **المعجزة الاقتصادية الالمانية**، المرجع السابق.

فرد بل هو كذلك عنصر فاعل في المجتمع (كل شخص يتحمل مسؤولياته تجاه نفسه واتجاه الآخرين). فالدولة لا تقوم بتقديم المساعدة إلاّ في حال عجز الشخص عن تقديمها لنفسه[1].

2. الثورة الصناعية ودورها في تطور الاقتصاد الألماني:

تعد المانيا أكبر اقتصاد وطني في اوروبا ورابع أكبر اقتصاد في العالم بتعداد سكاني يفوق 82 مليون نسمة، وهي عضو مؤسس في الاتحاد الاوروبي ومنطقة اليورو، وتحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث حجم الصادرات والتي بلغت 1.516 بليون دولار سنة 2012، وترتكز معظم منتجات البلاد في الهندسة وخاصة السيارات، الآلات، المعادن والمنتجات الكيميائية، الامر الذي جعل المانيا تنتمي الى اكبر بلدان العالم الصناعي تطورا، وبهذا فإن الاقتصاد الألماني ذو توجهات عالمية بشكل ليس له نظير، كما أنه أكثر تداخلا وترابطا مع الاقتصاد العالمي من الكثير من الدول الأخرى .وتساهم الصادرات من السلع والخدمات في تحقيق أكثر من ربع الدخل الألماني. من أهم المراكز الاقتصادية في ألمانيا منطقة الرور (منطقة صناعية كبيرة تتحول إلى مركز للصناعات التقنية والخدمات)، إضافة إلى المناطق المحيطة بمدن ميونيخ وشتوتغارت (تقنيات متطورة وسيارات)، منطقة الراين والنيكر (كيميائيات)، فرانكفورت (تمويل ومصارف)، بالإضافة الى ان مساهمة الصناعة في الصادرات بلغت 87% سنة 2006، وتشكل بهذا العصب الأساس في الصادرات. أما أهم النشاطات الصناعية فهي صناعة السيارات والتقنيات الكهربائية وبناء الآلات والصناعات الكيميائية. ففي هذه النشاطات الأربعة فقط يعمل حوالي 2,88 مليون إنسان، يحققون حجم أعمال يصل إلى 767 مليار يورو سنويا. وتعيش الصناعة الألمانية منذ سنوات، شأنها شأن جميع الاقتصاديات الصناعية الغربية مرحلة تغير هيكلي[2].

فالأرقام التي يسجلها الاقتصاد الالماني كل عام اهلته لان يلقب بالمعجزة الاقتصادية، ومنها ان الفائض التجاري المسجل سنة 2016 بلغ 271 مليار اورو، مما جعله يزيد عن ضعف الفائض التجاري لمنطقة اليورو البالغ 122 مليار اورو لنفس السنة، ضف الى ذلك انخفاض معدلات البطالة الى ادنى مستوياتها بين دول الاتحاد الاوروبي، حيث بلغ معدل البطالة سنة 2017 4.2%، وهو معدل منخفض بالمقارنة بالدول الاخرى على الرغم من ان المانيا تتحمل العبء الاكبر للاجئين الوافدين الى اوروبا لتجعل منهم الايدي المحركة للماكنة الصناعية الالمانية[3]، فما يزيد على 80% من الألمان يحصلون على شهادات مهنية ومهارات عالية تؤهلهم للاستجابة بشكل متميز لمطالب سوق العمل، ويعود الفضل في ذلك للنهج المتميز للحكومة الألمانية التي تبنت نظام التأهيل المزدوج الذي يجمع بين التعليم والتأهيل في المعاهد والشركات، للربط بين النظرية والتطبيق[4].

---

[1] الموسوعة الحرة، **المعجزة الاقتصادية الالمانية**، المرجع السابق.

[2] **اقتصاد المانيا**، بحث منشور على موقع المعرفة على الرابط:
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7 (تاريخ الاطلاع 2018/01/15)

[3] سلام سرحان، **معجزة الاقتصاد الالماني تتحدى جميع المقاييس**، صحيفة العرب، العدد 10559، لندن، 2017/03/02، ص10.

[4] الطيبي السعداوي، **بالاقتصاد المانيا تفرض سيطرتها على اوروبا**، موقع الجزيرة على الرابط:

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفحوى التجربة الالمانية

لقد كان للازمات الاقتصادي المتعاقبة على الاقتصاد الالماني اثر في توجه اهتمام الحكومة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد كانت تجربة فريدة من نوعها انطوت على سمات خاصة تمثلت في وضع هيكل مشترك لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتسيير الجماعي لهذه المؤسسات، بحيث يسهم في هذه الهياكل كل من ارباب العمال والعمال والسلطات العامة بهدف الوصول الى تسطير المهام الاساسية مثل وضع برنامج مشترك للتدريب والارتقاء التقني، بحث وتطوير الانتاج، الاستخدام الامثل للموارد، ضمان استمرارية العمالة في الاوقات الحرجة واخيرا تزويد المؤسسات بالمعلومات للارتقاء بالصحة والسلامة والعمل[1].

ونرى هذه الخطوة تحمل في طياتها العديد من المزايا، اهمها التخلي عن المركزية في تسيير المؤسسات، أي ان المؤسسة ملك للجميع وكل واحد ملزم للقيام بدوره لإنجاح المؤسسة وتطويرها.

4. حجم ومؤهلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المانيا

يرى محللون ان الاقتصاد الالماني بني، في حقيقة الامر، بعد الحرب العالمية الثانية على مناكب اصحاب المشاريع الاستثمارية الذي اوجدوا الافا من الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما جعلها اللبنة الاولى لتشيد الاقتصاد والوصول به الى ما هو عليه اليوم[2]، وهي الان تلعب دورا جوهريا في الاقتصاد الالماني، حتى ان الفضل يعود اليها في حماية الاقتصاد الوطني من تبعات الازمة المالية، اذ يطغى على طبيعة الصناعة الالمانية منظور الاعمال قصيرة المدى، حتى ولو كانت تحقق ارباحا، فضلا عن هيكل الصناعة الذي يستند بصورة جوهرية الى الشركات العائلية متوسطة الحجم التي تعتمد في تمويلها على الاصول التي يتم توارثها من جيل الى اخر، وبالتالي لا تحتاج الى مساهمين، وليست مدرجة في سوق الاوراق المالية[3].

وهذا ما اكده الخبراء في مواضع اخرى، حيث أكد الامين العام لاتحاد المصارف العربية فؤاد شاكر على اهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد، وان هذا المشروعات نجت من

---

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/10/13/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7 (تاريخ الاطلاع 2018/02/17)

[1] file:///C:/Users/acer/Downloads/unpan000895.pdf, P69, consulté le 17/02/2018

[2] عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، **ملامح وافاق مستقبل الاقتصاد السعودي**، الطبعة الالكترونية الاولى، جامعة ام القرى، جدة، المملكة السعودية، (بدون سنة نشر)، ص25.

[3] محمد صادق اسماعيل، **التجربة الالمانية، دراسة في عوامل النجاح السياسي والاقتصادي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص ص245-246.

الازمة المالية العالمية ما يدعم اهمية تلك المشروعات في بناء الاقتصاديات الدولية، كما أكد كذلك على ان البلدان التي استطاعت تطوير برامج عمل مشتركة بين المشاريع العملاقة وبين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن تشجيعها وتزويدها بالمواصفات القياسية التي تعمل عليها كانت اقل الدول تضررا من اثار الازمة العالمية[1]

والجدول الموالي يوضح حجم المؤسسات الصغير والمتوسطة في المانيا منتصف العشرية الماضية.

الجدول رقم02: توزع المؤسسات الاقتصادية في المانيا

حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال	نسبة الانتشار
الصغيرة	الى غاية 9	الى غاية 1 مليون اورو	%84.8
المتوسطة	من 10 الى 499	من 1 الة 50 مليون اورو	%14.8
الكبيرة	من 500 فأكثر	50 مليون اورو فأكثر	%0.4

Source : Jean-Sébastien Rauwel, **Les facteurs de succès des PME en Allemagne**, Diplôme d'Etudes Politiques de Strasbourg, Université Robert SCHUMAN, France, 2006-2007, P6.

والواضح ان مؤشرات الجدول تعكس، بما لا يدع مجالا للشك، ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الركيزة الاساسية في الاقتصاد الالماني، اذ تتمتع بتوسع هائل فاق ال99% ليس في المانيان بل حتى في الاتحاد الاوروبي واوروبا الغربية، واجمالا تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المانيا بما يلي[2]:

- تشكل 45% من رقم الاعمال الخاضع للضريبة؛
- تقود 46% من اجمالي الاستثمارات (0.7 بليون اورو)؛
- تحقق 57% من الناتج الوطني الخام PNB لجميع المؤسسات (1.5 بليون اورو)؛
- تشغل 70% من اجمال اليد العاملة (33 مليون عامل)؛
- تطور 75% من براءات الاختراع؛
- تكون ما يقرب من 80% من اجمالي المتدربين (1.5 مليون مكون)
- وعلى المستوى الصناعي فهي تمثل 98% من المؤسسات الصناعية الالمانية، منها 85% عبار عن مؤسسات اسرية في الصناعة، والتي اثبت قدرتها على الصمود في وجه المنافسة العالمية، خاصة الصعود

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2012، ص ص103-104.

[2] **Source** : Jean-Sébastien Rauwel, **Les facteurs de succès des PME en Allemagne**, Diplôme d'Etudes Politiques de Strasbourg, Université Robert SCHUMAN, France, 2006-2007, P6

الصيني الذي يشكل منافسة شرسة امامها، ونتيجة لهذه القدرة الصناعية تجاوزت الصادرات الالمانية منتصف سنة 2016 100 مليون اورو في شهر واحد، وهو معدل يحدث للمرة الاولى[1].

5. البيئة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المانيا والفرص التي تقدمها:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحصة معتبرة في صادرات المانيا والتي تفوق 20%، اذ بلغ عدد الشركات المصدرة سنة 2003 حوالي 327610 شركة، منها 321000 عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة، أي ما يفوق ال 90% من المؤسسات المصدرة بمعدل دوران مبيعات اقل من 50 مليون اورو، علما انها تصدر ما يقرب من 155 مليار يورو، كما ما يزيد عن 100000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تمتلك استثمارات مباشرة خارج المانيا، مما يعني امتلاكها لمواقع تسويقية وخدمية خاصة ومشاركات تجارية ومشروعات مشتركة ومواقع انتاج خاصة، ناهيك عن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر ما يقرب من 80% من اجمالي فرص التدريب المهني علاوة على ان هذه المؤسسات تساهم بما يقرب من 49% من اجمالي القيمة المضافة الذي تحققه كافة المؤسسات، وتقوم بتشغيل 46% من اجمالي الاستثمارات[2] .

والجدير بالذكر ان عدد المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة التي يتم تأسيسها يفوق بكثير المؤسسات التي يتم تصفيتها وغالبا ما يكون انشاء الشركات الجديدة بدافع البطالة، حيث تقدم الحكومة اعانة معتبرة في هذا النطاق تدعى اعانة اقامة الكيان Ich-AG، الامر الذي ساهم في رفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب كبيرة، اذ على سبيل المثال انتقل عدد المؤسسات في الفترة 2000-2004 من 93000 الى 183000، وقد استفاد من هذه الاعانة المذكورة حوالي 171000 مؤسس سنة 2004.[3]

ومن جهة اخرى وبعيدا عن الفائدة الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المانيا، فان هذه المؤسسات تتولى مهام اجتماعية خيرية في المجتمع الالماني، وتشير الاحصائيات الى ان أربع اخماس المؤسسات الصغيرة تشارك في العمل الخيري وتلتزم بذلك، وتخدم هذه الجهود الخيرية في معظمها المجالات الاجتماعية 86.7%، مجالات الثقافة والتعليم 76%، الرياضة 65.8%، وتقل الجهود التي تبذلها هذه المؤسسات في المجالات العلمية حيث تبلغ 42.2%، وكذلك البيئة 31.1[4]%.

الخاتمة:

وختاما يمكن القول ان الاقتصاد الالماني يستحق بجدارة لقب المعجزة الاقتصادية لما يتسم به من خصائص ومميزات، فقد ارتكز في رسم معالمه الاولى الى الجانب الايجابي للاقتصاد الرأسمالي، حيث انه لم يلغي تماما

---

[1] محمد صادق اسماعيل، المرجع السابق، ص246.

[2] مالكولم شاوف واخرون، **ادارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تبدل ادوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة)**، ترجمة طارق عبد الباري واخرون، الطبعة الاولى، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2009، ص ص20-22.

[3] مالكولم شاوف واخرون، المرجع نفسه، ص26.

[4] مالكولم شاوف واخرون، المرجع نفسه، ص26.

وجود الدولة في الاقتصاد، وانما اعتبرها طرفا مساهما في بناءه ضمن ما يسمى باقتصاد السوق الاجتماعي والذي وضع حجر اساسه الاقتصادي لودفيغ ايرهارد.

وبالنظر الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرع من فروع الاقتصاد الالماني فقد تبين لنا انها تشكل احدى الدعامات الاساسية لهذا الاقتصاد، اذ يعود لها الفضل في حماية الاقتصاد الالماني من الازمات الاقتصادية المتعاقبة، كما ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المانيا تعد عاملا بارزا في خلق فرص العمل والتدريب والتكوين، فضلا عن رفع معدلات التصدير والناتج القومي وتغطية الاعمال الخيرية والاجتماعية، ومن النتائج التي توصلنا اليها في بحثنا هي:

- ان تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة الى اخرى ومن هيئة الى اخرى تبعا لاختلاف المعيار المعتمد في التعريف مثل عدد العمال وراس المال او رقم الاعمال؛
- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفعيل العديد من قوى المجتمع المعطلة والتي لا تجد فرصا في المشاريع الكبرى كالعنصر النسوي؛
- يقوم الاقتصاد الالماني على فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يركز على الدور الاساسي للدولة في بناء الاقتصاد؛
- تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة جوهرية في الاقتصاد الالماني، بل وتشكل حصة الاسد من مجموع المؤسسات العاملة؛
- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المانيا على فكرة العمل التشاركي بين ارباب العمال والعاملين والسلطة المحلية؛
- تقدم الحكومة الالمانية دعما لأنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل امتصاص البطالة بين فئات المجتمع.

المراجع:

1. وائل رفعت خليل، **ادارة التسويق**، الطبعة الاولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، 2017.
2. محمد صادق اسماعيل، **التجربة الالمانية، دراسة في عوامل النجاح السياسي والاقتصادي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
3. عزيزة فوال بابتي، **موسوعة الاعلام العرب والمسلمين والعالميين**، الجزء الاول، دار الكتاب العالمية، بيروت، 2009.
4. سمير العبادي، **المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان–الأردن، 2015.
5. مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات البيئة والعولمة**، دار رسلان للطباعة والنشر، دمشق، 2013.
6. طارق عثمان الحسون، **العولمة والتنمية الاقتصادية**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، 2015.

7. هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، **اليات العولمة الاقتصادية واثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، 2010.
8. فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية: الجزء الاول**، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، 2003.
9. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، **ملامح وافاق مستقبل الاقتصاد السعودي**، الطبعة الالكترونية الاولى، جامعة ام القرى، جدة، المملكة السعودية، (بدون سنة نشر).
10. هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الاردن، 2012.
11. مالكولم شاوف واخرون، **ادارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تبدل ادوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة)**، ترجمة طارق عبد الباري واخرون، الطبعة الاولى، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2009.
12. عباس كاظم جياد الفياض وصباح الامامي، **الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني**، الطبعة الاولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان–الاردن، 2015.
13. حسين عبد المطلب الاسرج، **الوقف الاسلامي كآلية لتمويل وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول العربية**، وزارة التجارة والصناعة المصرية، القاهرة، 2009.
14. لخلف عثمان، **وافع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2004.
15. شعيب اتشي، **واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاورو–جزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2008.
16. مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2011.
17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 77، 15 ديسمبر 2001
18. سروار هوبوم، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، تجربة اليونيدو**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، المجلد 23، 2002.
19. أكرم التنير، **الانعكاسات العالمية لتكنولوجيا المعلومات على انظمة الصناعات التحويلية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، المجلد 22، 2001.
20. ايت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر افاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، السداسي الاول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.
21. المنظمة العربية للتنمية الصناعية، **استراتيجية التنمية الصناعية العربية**، الاوراق الخلفية، ديسمبر 2004،

22. سلام سرحان، **معجزة الاقتصاد الالماني تتحدى جميع المقاييس**، صحيفة العرب، العدد 10559، لندن، 2017/03/02
23. محمد نبيل الشيمي، **اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول**، الحوار المتمدن، العدد 2756، 2009/09/01، على الموقع، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183189 (تاريخ الاطلاع 2018/01/17)
24. **اقتصاد المانيا**، بحث منشور على موقع المعرفة على الرابط:
https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7 (تاريخ الاطلاع 2018/01/15)
25. الطيبي السعداوي، **بالاقتصاد المانيا تفرض سيطرتها على اوروبا**، موقع الجزيرة على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/10/13/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7 (تاريخ الاطلاع 2018/02/17)
26. الموسوعة الحرة، **المعجزة الاقتصادية الالمانية**، على الرابط
https://fr.wikipedia.org/wiki/Wirtschaftswunder (تاريخ الاطلاع 2018/02/15)
27. file:///C:/Users/acer/Downloads/unpan000895.pdf, P69, consulté le 17/02/2018
28. Gunter Verheugen, **la nouvelle définition des PME**, commission européenne, 2006, http://europa.eu.int/comm/enterprise/enterprise_policy/sme_definition/index_fr.htm.
29. **Source** : Jean-Sébastien Rauwel, **Les facteurs de succès des PME en Allemagne**, Diplôme d'Etudes Politiques de Strasbourg, Université Robert SCHUMAN, France, 2006-2007.